

Social Justice as a Strategy for Achieving Economic Growth and Improving Quality of Life in Light of Saudi Vision 2030

Amani O. A. Abuzahera

Independent Researcher, Department of Developmental and Behavioral Disorders, Children's Hospital, Taif, Saudi Arabia

العدالة الاجتماعية كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في ظل رؤية المملكة 2030

أماني عبدالله علي أبوزاهرة

باحث مستقل، تجمع الطائف الصحي، قسم اضطرابات النمو والسلوك بمستشفى الأطفال، الطائف، المملكة العربية السعودية



LINK الرابط	RECEIVED الاستقبال	ACCEPTED القبول	PUBLISHED ONLINE النشر الإلكتروني	ASSIGNED TO AN ISSUE الإعانة لعدد
https://doi.org/10.37575/h/edu/240066	12/03/2025	13/07/2025	13/07/2025	01/09/2025
NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
8062	9	2025	26	2

ABSTRACT

This research aims to examine the concept of social justice and its various dimensions, such as justice in wealth distribution, education, and healthcare, and its direct relationship with sustainable development and economic growth. The research also highlights the impact of social justice on attracting investments and enhancing the business environment, demonstrating how it can contribute to the sustainability of the national economy. Additionally, the study reviews the efforts undertaken by Saudi Arabia to achieve social justice through Vision 2030 initiatives, such as the Quality of Life (program, and the impact of these initiatives on improving the quality of life for citizens and residents. In this context, the challenges that may hinder the full realization of social justice in the Kingdom are analyzed, along with strategic recommendations to activate the role of social justice in the future. The research also presents mechanisms for measuring progress in achieving social justice and how these can be used to evaluate the success of related policies and programs. Ultimately, the study underscores the intrinsic relationship between social justice and comprehensive development as a key element in implementing Vision 2030 and achieving its economic and social objectives.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها المختلفة مثل: العدالة في توزيع الثروات، والتعليم، والصحة، وعلاقتها المباشرة بتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي كما يعرض البحث تأثير العدالة الاجتماعية على جذب الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال، موضحة دورها في استدامة الاقتصاد الوطني، ويستعرض البحث أيضاً الجهود التي تبذلها المملكة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مبادرات رؤية 2030، مثل: برنامج (جودة الحياة)، وأثر هذه المبادرات على تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، وفي هذا السياق يتم تحليل التحديات التي قد تعترض تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة، مع تقديم توصيات استراتيجية؛ لتفعيل دور العدالة الاجتماعية في المستقبل، كما يعرض البحث آليات قياس التقدم في تحقيق العدالة الاجتماعية وكيفية استخدامها لتقييم نجاح السياسات والبرامج ذات الصلة، وبالتالي يبرز البحث العلاقة الجوهرية بين العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة كعنصر رئيسي في تنفيذ رؤية المملكة 2030 وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

KEYWORDS

الكلمات المفتاحية

Domestic investments, economic indicators, equal opportunities, public policies, social protection, women's empowerment

الاستثمارات المحلية، تكافؤ الفرص، تمكين المرأة، الحماية الاجتماعية، السياسات العامة، المؤشرات الاقتصادية

CITATION

الإحالة

Abuzahera, A.O. (2025). Aleadalat aliaijitmaiaet kastiratijiat litahqiq alnumui alaiqtisadii watahsin jawdat alhayaat fi zili ruyat almamlakat 2030 'Social justice as a strategy for achieving economic growth and improving quality of life in light of saudi vision 2030'. *Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, 26(2), 45-53. DOI: 10.37575/h/edu/240066 [in Arabic]

أبوزاهرة، أماني عبدالله علي. (2025). العدالة الاجتماعية كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في ظل رؤية المملكة 2030. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*, 26(2)، 45-53.

1. المقدمة

والصحة والعمل، وهذا يساهم في تعزيز قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في الاقتصاد والمجتمع، ومن هذا المنطلق، تركز الدراسة في كيفية توفير الفرص التي تساعد في تعزيز الابتكار والريادة الاقتصادية، ودور العدالة الاجتماعية في جذب الاستثمارات وتطوير بيئة الأعمال.

تُبرز الدراسة الاهتمام بالجهود التي تبذلها المملكة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق المبادرات والبرامج التي تندرج تحت رؤية 2030 مثل: برنامج (جودة الحياة)، حيث تهدف هذه البرامج إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتعزيز رفاهيتهم من خلال توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل وفعال، وتأثير هذه المبادرات على تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع (رؤية المملكة 2030، 2023).

ومع ذلك، يواجه تحقيق العدالة الاجتماعية في أي مجتمع تحديات عدة تتطلب إستراتيجيات مرنة، ومستمرة للتغلب عليها، لذا تقوم هذه الدراسة بتحليل التحديات التي قد تعترض تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تقف عائقاً أمام تنفيذ السياسات المتكاملة لتحقيق العدالة. وتقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي قد تساهم في تفعيل

تسعى الدول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن خططها التنموية، حيث تمثل أداة رئيسية لبناء مجتمعات متماسكة ومستدامة، وفي ظل التحويلات الكبيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية، يتجلى دور العدالة الاجتماعية استراتيجية لتمكين النمو الاقتصادي وتحقيق تحسينات ملموسة في جودة حياة المواطنين، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق دون وجود بيئة عادلة توفر فرص متكافئة لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ولقد أصبح موضوع العدالة الاجتماعية في السعودية ذا أهمية متزايدة، خاصة في ظل رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام وتوفير حياة أفضل لجميع شرائح المجتمع.

وتُسلط هذه الدراسة الضوء على دور العدالة الاجتماعية بوصفها استراتيجية محورية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، من خلال التركيز على العدالة في توزيع الثروات، والتعليم، والصحة، تستكشف كيفية تأثير العدالة الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، فالعدالة الاجتماعية لا تقتصر على ضمان توزيع عادل للموارد، بل تشمل ضمان فرص متساوية في مجالات: التعليم

مثل: العدالة في توزيع الثروات والتعليم، والصحة، والعلاقات بينها وبين تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

- تحليل دور العدالة الاجتماعية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحليل كيفية تأثيرها في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير بيئة ملائمة لزيادة الاستثمارات ودعم ريادة الأعمال وتعزيز التوزيع العادل للموارد.
- استعراض جهود المملكة لتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن رؤية 2030، عبر دراسة المبادرات والبرامج التي تطلقها المملكة ضمن رؤية 2030، مثل: برنامج (جودة الحياة)، وتحليل تأثير هذه البرامج والمبادرات على تحسين جودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية في مختلف شرائح المجتمع.
- تحليل التحديات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية، عبر تحديد أبرز هذه التحديات التي قد تعرقل تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل، سواء أكانت: اقتصادية أو اجتماعية، وكيفية التعامل معها.
- تقديم توصيات استراتيجية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين والمقيمين.

5. الدراسات السابقة

هدفت دراسة خطاب (2012) إلى مناقشة دور سياسة تحديد حد أدنى للأجور في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تتناول مشكلة صعوبة تحديد الحد الأدنى المناسب الذي يوازن بين القطاعين: العام والخاص. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل البيانات من الفترة 2000-2009. استعرضت مفهوم الحد الأدنى للأجور، اتجاهات النمو في الناتج القومي، والأجور على المستويات العالمية والإقليمية. كما درست العلاقة بين نمو الناتج المحلي وإنتاجية العامل في دول مختلفة، وتجارب دولية توضح فوائد ومساوئ تطبيق الحد الأدنى للأجور وتأثيراته الاقتصادية. اقترحت الدراسة أن يكون الحد الأدنى للأجور أربعة آلاف ريال سعودي (حوالي 1,066 دولار أمريكي) استناداً إلى معايير اقتصادية، اجتماعية، محلية، ودولية. وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها: إنشاء لجنة عليا لتحديد الحد الأدنى للأجور وربط مستوياته بإنتاجية العمل ومؤشرات الأسعار وخط الفقر، مع ضمان توازن الأجور بين القطاعين: العام والخاص، والتركيز على دعم الفئات الفقيرة والهشة.

هدفت دراسة السكاكر (2018) إلى تقييم مدى إسهام رؤية 2030 في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر مشروعات التنمية المستدامة وتحليل واقع التنمية المستدامة، ومعرفة مدى تأثير رؤية المملكة على تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة إلى جانب الكشف عن المعوقات والتحديات واقتراح حلول مناسبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المقابلات مع خمسة عشر مسؤولاً في القطاعين: الحكومي والخاص، وتوصلت النتائج إلى أن رؤية 2030 تدعم التنمية المستدامة عبر تحسين كفاءة استغلال الموارد ومنع الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، كما يساهم تكامل القرارات في تعزيز الأهداف الاستراتيجية، مثل: برامج التوطين ودعم كفاءة الطاقة. وأوصت الدراسة بزيادة الدعم المباشر للفئات المستحقة ودراسة وضع الطبقة المتوسطة، كما اقترحت إجراء دراسات لتفعيل دور القطاع الخاص.

هدفت دراسة كرتات (2021) إلى تناول أثر التنمية الاقتصادية المتوازنة على حل مشكلة البطالة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية المتوازنة وتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل المستقبلي في السعودية، كما كشفت عن وجود عقبات تعيق تطبيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وهذا يُصعب تلبية احتياجات سوق العمل. وتوصلت إلى أن تطبيق التنمية الاقتصادية المتوازنة سيساهم في حل مشكلة البطالة، وشدد الباحثون على أهمية الابتعاد عن السيطرة السلبية على البطالة، والتوجه نحو خلق فرص عمل جديدة وتوفير قدرات مستدامة لتوظيف القوى العاملة عبر التنمية الاقتصادية المتوازنة. وأوصت الدراسة بمشاركة أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني في تطوير الخطط الأكاديمية للجامعات ووضع إستراتيجياتها المستقبلية تحت مظلة التنمية الاقتصادية المتوازنة.

هدفت دراسة المقبل (2023) إلى استكشاف مفهوم العدالة الاجتماعية في الميدان التعليمي بمرحلة الطفولة المبكرة بالمملكة العربية السعودية،

دور العدالة الاجتماعية بفعالية بما يتماشى مع الأهداف الطموحة لرؤية المملكة 2030. وستناقش هذه الدراسة سُناقش أهمية العدالة الاجتماعية ليس بوصفها قيمة إنسانية؛ بل بكونها استراتيجية أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتحسين نوعية الحياة.

2. إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية في دراسة العلاقة بين العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة ضمن سياق رؤية المملكة 2030. فعلى الرغم من أن العدالة الاجتماعية تُعدُّ أحد المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع، إلا أن تحقيق هذه العدالة في الواقع يواجه العديد من التحديات التي تتفاوت بين مختلف الدول. ففي حالة المملكة العربية السعودية فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تشهدها البلاد، وخاصة في إطار رؤية 2030، تجعل من العدالة الاجتماعية جزءاً أساسياً في خطط التنمية المستقبلية. ورغم وجود العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى فاعليتها في التأثير على النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة (رؤية المملكة 2030، 2023).

وتشمل هذه الإشكالية تساؤلات عن كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل: التوزيع العادل للثروات، توفير فرص التعليم والصحة للجميع، وتحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع. فهل يمكن أن تساهم العدالة الاجتماعية في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي؟ وكيف يمكن للمملكة التغلب على التحديات التي قد تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل؟

وعليه يتمثل السؤال الرئيسي للدراسة فيما يلي:

كيف يمكن للعدالة الاجتماعية أن تُعد استراتيجية فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في ظل رؤية المملكة 2030؟

3. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور العدالة الاجتماعية بوصفها استراتيجية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، وذلك ضمن سياق رؤية المملكة 2030. إن العدالة الاجتماعية ليست قيمة أخلاقية فحسب، بل أداة تنمية تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهي أيضاً ضرورية لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. ومن خلال هذه الدراسة ستجلى كيفية تأثير العدالة الاجتماعية على توزيع الثروات، وتوفير فرص التعليم والصحة، ودورها في تمكين الأفراد والمجتمعات للوصول إلى مستوى من الرفاهية. وكذلك، ستسهم الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول كيفية تحقيق التوازن بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. وبما أن المملكة تسعى إلى تحقيق تحول اقتصادي واجتماعي شامل من خلال التركيز على العدالة الاجتماعية فإن هذه الدراسة تسعى لتقديم فهم شامل للسياسات الاجتماعية وكيفية مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، وجذب الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. إذ إن دراسة هذا الموضوع له أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المملكة في تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة، ومنها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة. وكذلك، أهمية العدالة الاجتماعية في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وجودة الحياة، ودورها المحوري الذي تؤديه في تحقيق النمو الشامل والمستدام، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستقدم مساهمة قيمة في تطوير السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، كما هو الحال في المساهمة نحو بناء مستقبل أكثر عدلاً وازدهاراً للمواطنين والمقيمين.

4. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- دراسة مفهوم العدالة الاجتماعية؛ وذلك بتعريفها وتوضيح أبعادها المختلفة

الحديث، ارتبطت العدالة الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي تجعلها ركيزة أساسية لمعالجة الفقر، تحسين التعليم، توفير الرعاية الصحية، وضمان فرص عمل لائقة. في هذا السياق، لا تقتصر العدالة الاجتماعية على توفير الموارد المادية، بل تشمل إتاحتها بشكل متساو لجميع فئات المجتمع، مع التركيز على المساواة بين الجنسين، العدالة في الفرص التعليمية، وتحقيق توازن في توزيع الثروة.

6.1.2. أهمية العدالة الاجتماعية في بناء المجتمعات

تُعد العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية لبناء مجتمعات متماسكة ومستقرة. فهي تُقلل من الفقر والتفاوت الطبقي، وتحسن جودة الحياة. كما تُعزز التماسك الاجتماعي بجعل الأفراد يشعرون بأنهم جزء من مجتمع يوفر فرصاً متساوية، مما يحفزهم على المساهمة في التنمية. تساعد العدالة الاجتماعية المجتمعات على التكيف مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتُعزز مرونتها في مواجهة الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، تُوفر بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعلها شرطاً لنمو المجتمعات ورفاهية أفرادها، ويمكن تحديد الأهمية فيما يلي:

تعزيز التماسك الاجتماعي: وتُعد أحد الأبعاد الرئيسية للعدالة الاجتماعية. فعندما يشعر الأفراد في المجتمع أنهم يُعاملون بشكل عادل ومتساو، يزداد شعورهم بالانتماء والولاء للمجتمع، فتتقلص الفجوات الاجتماعية وتنخفض التوترات والصراعات بين الفئات المختلفة. كذلك، تتمكن المجتمعات التي تحقق العدالة الاجتماعية من الحد من مشاعر الإقصاء الاجتماعي، فيُعزز ذلك استقرارها ويُقلل من التمييز العنصري والطبقي. ولتوضيح ذلك، تتجلى أهمية العدالة الاجتماعية في بناء المجتمعات في النقاط الآتية:

تحقيق التنمية المستدامة: تُعد العدالة الاجتماعية عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2020). فالنمو المستدام لا يقتصر على النمو الاقتصادي، بل تشمل تحسين نوعية الحياة من خلال توفير التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، والعمل اللائق. وبدون العدالة الاجتماعية، يصعب تحقيق تنمية شاملة تشمل جميع فئات المجتمع، لا سيما الأكثر ضعفاً. لذا، تضمن العدالة الاجتماعية استفادة الجميع من الاستثمارات في التعليم، الرعاية الصحية، والبنية التحتية، مما ينتج عنه ارتفاع مستوى المعيشة للمواطنين (UNDP, 2020).

تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية: تُعد العدالة الاجتماعية أداة حيوية لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات، فيُحسن ذلك توزيع الثروات والفرص عبر المجتمع. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات التي تفتقر إلى العدالة الاجتماعية، تتسع الفوارق بين الأغنياء والفقراء، فتضعف الطبقة الوسطى ويزداد الفقر. وبحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021)، فإن الاقتصادات ذات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المرتفع تعاني من انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة، مما يؤدي إلى تهديدات الاستقرار وتأثر التنمية الاقتصادية سلباً (OECD, 2021).

تشجيع المشاركة السياسية والاجتماعية: تُسهم العدالة الاجتماعية في تشجيع المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ إن شعور الأفراد بالمعاملة العادلة ووجود فرص متساوية للوصول إلى الموارد واتخاذ القرارات يُحفزهم على المشاركة السياسية. ومن ثم، تُعزز هذه المشاركة الديمقراطية، حيث يتمكن المواطنون من التعبير عن احتياجاتهم وطموحاتهم، مما يؤدي إلى تحسين أداء السياسات العامة وتعزيز استقرار الأنظمة السياسية لخدمة المصالح العامة.

تحسين جودة الحياة والرفاهية الفردية: تُساهم العدالة الاجتماعية في تحسين جودة الحياة من خلال توزيع عادل للفرص والموارد، فيتسنى لجميع الفئات الاجتماعية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والإسكان. ونتيجة لذلك، تتحسن الصحة النفسية والجسدية للأفراد، وتقل التوترات النفسية والاجتماعية، وهذا يسهم في رقي الأداء الفردي والجماعي.

وتسليط الضوء على المشكلات الناجمة عن غيابها، وسبل تعزيزها من خلال إستراتيجيات تعليمية مناسبة. وتناولت الدراسة العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي بوصفها حقاً أساسياً للطفل وإبراز أهميتها في ميدان التعليم، كما سعت إلى تحديد المشكلات المترتبة على غياب العدالة الاجتماعية في التعليم وعلاقتها بمفاهيم مثل: العنصرية والتعددية الثقافية، مع التركيز على دور العدالة الاجتماعية في النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية. وقدّمت الدراسة طرقاً وأساليباً لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم بشكل عام، وأهمية تطبيقها في مرحلة الطفولة المبكرة على وجه الخصوص.

هدفت دراسة محمود وفرغلي (2024) إلى استكشاف دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أهداف وتساؤلات فرعية، تعد الدراسة وصفية، حيث اعتمدت على المسح الاجتماعي لعينة من طلاب قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز باستخدام الاستبانة (277 مفردة) أداة رئيسية لجمع البيانات. وتوصلت إلى أن الشباب يسهمون في برامج التنمية المستدامة عبر أدوار: اجتماعية، اقتصادية، وبيئية. وأوصت الدراسة بإتاحة الفرص للشباب للمشاركة الفعالة في اتخاذ وتنفيذ وتقييم القرارات المتعلقة بالقضايا المجتمعية، إضافة إلى تمكينهم بإشراكهم في البرامج والأنشطة التي تنمي وعيهم بقضايا مجتمعهم.

6. المناقشة

6.1. المحور الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية:

6.1.1. تعريف العدالة الاجتماعية في السياق الاقتصادي والاجتماعي

العدالة الاجتماعية مفهوم فلسفي واجتماعي يشير إلى تحقيق التوازن والمساواة بين الأفراد والجماعات في الحقوق والفرص والموارد في المجتمع. ويهدف إلى ضمان توزيع عادل للثروات والفرص لكل فرد في المجتمع للوصول إلى مستويات من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية، الاقتصادية، أو الثقافية، وفي السياق الاقتصادي والاجتماعي تتداخل العدالة الاجتماعية مع مجموعة من المفاهيم مثل: المساواة، الإنصاف، والحرية. وتعنى العدالة الاجتماعية في السياق الاقتصادي بما يلي: التوزيع العادل للموارد الاقتصادية من الثروة الوطنية، ويشمل ضمان وجود فرص متساوية للوصول إلى التعليم والعمل والموارد الاقتصادية، كما تركز العدالة الاجتماعية الاقتصادية على مسألة الحد من الفقر وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات. وتعزيز قدرة الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بما يعود بالنفع على المجتمع ككل، فلا تقتصر على توفير الموارد الاقتصادية فحسب، بل تتعلق أيضاً بالفرص المتساوية للأفراد للوصول إلى هذه الموارد، وتحسين مستوى حياتهم (حسن، 2023).

وفي السياق الاجتماعي، ترتبط العدالة الاجتماعية بتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات للجميع، بغض النظر عن العرق، الدين، الجنس، أو الطبقة. تهدف إلى القضاء على التمييز العنصري، الجنسي، أو الطبقي، وتوفير فرص متساوية في التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، والمشاركة السياسية. كما تركز على تمكين الفئات المهمشة، مثل النساء، الأقليات، وذوي الاحتياجات الخاصة، للمشاركة الفاعلة في المجتمع (داوود، 2022).

ويرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بمفاهيم اقتصادية استكشفتها الفلاسفة عبر العصور. على سبيل المثال، في نظرية "العدالة كإنصاف" التي طرحها جون رولز في كتابه "نظرية العدالة" (1971)، الذي يركز على مبدأين: المساواة في الحقوق والفرص، والتوزيع العادل للموارد. حيث يرى رولز أن العدالة تتحقق بضمان سياسات عامة عادلة للجميع، مع إعطاء الأولوية لتحسين أوضاع الفئات الأضعف في المجتمع (داوود، 2022).

ويرى بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين، مثل آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، أن العدالة الاقتصادية تتحقق عبر التوزيع الحر للموارد وفق مبادئ السوق، حيث يتنافس الأفراد على أساس المساواة في الفرص. لكن التجارب الاقتصادية الحديثة أظهرت أن الأسواق وحدها قد لا تحقق العدالة الاجتماعية دون تدخلات حكومية لتقليل التفاوتات الاقتصادية. في العصر

فالتعليم والصحة حقان أساسيان يجب أن يتاحا لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادي، لتوفر العدالة في فرص التعليم والصحة بيئة من الفرص المتساوية التي تضمن تمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم وتطوير مهاراتهم، وهذا يساهم في بناء مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية الشاملة. حيث يُشكل الوصول إلى تعليم جيد وخدمات صحية متميزة الأساس للنمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية.

التعليم: تشير العدالة في فرص التعليم إلى توفير تعليم عادل ومتساو لجميع الأفراد، بغض النظر عن جنسهم، طبقتهم الاجتماعية، أو خلفياتهم الاقتصادية، من خلال تقديم فرص متكافئة للوصول إلى التعليم الأساسي، العالي، والتدريب المهني دون تمييز أو استبعاد لأي فئة من المجتمع. حيث يُعد التعليم أداة تمكين فعالة تُساهم في القضاء على عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل: الفقر والتفاوتات الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، تُعد العدالة التعليمية ضرورية لتحسين الفرص الفردية وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستوى الوطني، إذ تُظهر الدراسات أن الدول التي تُتيح فرصاً تعليمية عادلة تتمتع بنمو اقتصادي أعلى، لأن الأفراد يصبحون أكثر إنتاجية بفضل مهاراتهم المُحسنة. ووفقاً لتقرير اليونسكو (2020)، يُشكل التعليم المتاح للجميع عاملاً رئيسياً في بناء رأس المال البشري، وهو العنصر الأكثر تأثيراً في تطور الاقتصادات الحديثة (UNESCO, 2020).

وعلى الرغم من أهمية توفير التعليم للجميع نجد أن العديد من الدول النامية تحديات كبيرة في تحقيق العدالة التعليمية مثل نقص الموارد المالية في الأنظمة التعليمية مما يؤدي إلى تفاوت في جودة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، إلى جانب الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي تُعيق بعض الفئات من الوصول إلى تعليم مناسب. تسعى رؤية 2030 إلى معالجة هذه التفاوتات عبر تطوير النظام التعليمي، وتوفير تعليم متساو للجميع. من خلال إصلاحات تشمل تحديث المناهج، وتعزيز استخدام التكنولوجيا، لضمان فرص تعليمية عادلة في جميع أنحاء المملكة.

الرعاية الصحية: تضمن العدالة في الرعاية الصحية حصول جميع الأفراد على خدمات صحية عالية الجودة بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي، الاقتصادي، أو الجغرافي، بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. تشمل هذه العدالة تقديم خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الطبية بما يراعي احتياجات المرضى ويساهم في تحسين جودة حياتهم. لذلك، ترتبط العدالة الصحية ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية، حيث تعزز قدرة الأفراد على التفاعل الفعال في المجتمع وتقلل الفقر المرتبط بالصحة. وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية (2019)، فإن البلدان التي توفر رعاية صحية عادلة وشاملة تشهد انخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر المرتبط بالصحة، إذ يتاح للمرضى الحصول على العلاج دون تكاليف باهظة (World Health Organization, 2019).

وعلى الرغم من ذلك، تواجه العدالة الصحية تحديات عديدة. أولاً، يؤدي ضعف تمويل القطاع الصحي في بعض الدول إلى تفاوت في جودة الخدمات بين المناطق الحضرية والنائية. وثانياً، يجعل تفاوت دخل الأفراد الخدمات الصحية باهظة التكلفة بالنسبة لبعضهم، مما يزيد الفوارق الصحية. وفي المقابل، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق الرعاية الصحية المتساوية ضمن رؤية 2030. فقد تضمنت الإصلاحات إنشاء مراكز صحية في المناطق النائية، زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية، وتوسيع التأمين الصحي ليشمل المواطنين والمقيمين (السكاكر، 2018). بالتالي، تساهم هذه الجهود في تعزيز العدالة الصحية.

وتُعد رؤية المملكة 2030 خطة شاملة تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية في التعليم والصحة وغيرهما من المجالات. تسعى المملكة عبر هذه الرؤية إلى ضمان فرص تعليمية متساوية للجميع وتوسيع شبكة الرعاية الصحية لتشمل جميع المواطنين. بالتالي، تركز المبادرات الحكومية على تحسين جودة التعليم في جميع مراحله وتعزيز الرعاية الصحية باستخدام التقنيات الحديثة وزيادة الكوادر الطبية المؤهلة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الجهود في تقليل التفاوتات الجغرافية في الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، مما يضمن فرصاً متساوية للجميع.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام: تُعد العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، إذ يُساهم التوزيع العادل للثروات والاستثمارات في استدامة النمو الاقتصادي. فعندما تتزايد الفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع، يُصبح الأفراد من الفئات المهمشة أو ذوي الدخل المنخفض قادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي، فيزداد بذلك الإنتاجية والاستهلاك المحلي.

6.2. المحور الثاني: أبعاد العدالة الاجتماعية:

6.2.1. العدالة في توزيع الثروات

تُعد العدالة في توزيع الثروات أحد أهم أبعاد العدالة الاجتماعية، إذ تُساهم في تحقيق المساواة بين الأفراد وتقليص الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع. فالتوزيع العادل للثروات يُعزز قدرة المجتمع على توفير فرص متساوية لأفراده، فيُساهم في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. لا يقتصر مفهوم العدالة في توزيع الثروات على الأموال فحسب، بل يمتد ليشمل توزيع الفرص الاقتصادية، ودعم الفئات الأقل حظاً، والحد من التفاوتات التي قد تُفضي إلى توترات اجتماعية واقتصادية.

وتتمثل العدالة في توزيع الثروات في ضمان وصول الأفراد إلى الموارد المالية والفرص الاقتصادية بطريقة تُحقق الرفاهية والكفاية دون تمييز بين الطبقات. وتشمل هذه العدالة توزيع الثروات الطبيعية، مثل الموارد المعدنية، الأراضي، ومصادر الطاقة، فضلاً عن الثروات المالية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، كالأجور، الأرباح، الضرائب، والمساعدات الحكومية. كذلك، ترتبط العدالة في توزيع الثروات بتحقيق المساواة في الفرص وإزالة العوائق التي تحول دون استفادة بعض الفئات من الموارد المتاحة. فيتاح للجميع فرص عمل عادلة ومكاسب اقتصادية تُحسن مستوى معيشتهم (داود، 2022).

ويُعزز التوزيع العادل للثروات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تهيئة بيئة تتيح لجميع الطبقات الاستفادة من فرص النمو والابتكار. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات التي تتمتع بتوزيع عادل للثروات، يحصل الأفراد على تعليم جيد ورعاية صحية، فتتحسن مهاراتهم وقدراتهم، ومن ثم يزداد إسهامهم في الاقتصاد الوطني. ونتيجةً لذلك، يُحفز التوزيع العادل الاستثمار المحلي ويزيد الاستهلاك، فيُعزز النمو الاقتصادي. وفي المقابل، أشار تقرير البنك الدولي (2020) إلى أن زيادة التفاوت في توزيع الثروات في العديد من البلدان النامية أدت إلى ضعف النمو الاقتصادي نتيجة تراجع الاستثمارات في رأس المال البشري (World Bank, 2020).

وقد تتسع الفجوات في توزيع الثروات بين الفئات الاجتماعية في بعض الدول، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتظهر تداعيات سلبية تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فتتشكل طبقات فقيرة عاجزة عن الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل التعليم والخدمات الصحية، مما يُعيق تحسين ظروف حياتها. وبحسب دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021)، فإن الدول التي تشهد تفاوتاً اقتصادياً كبيراً بين الطبقات تواجه تحديات كبيرة في تحقيق النمو المستدام (OECD, 2021).

في سياق المملكة العربية السعودية، تُشكل العدالة في توزيع الثروات جزءاً أساسياً من أهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر توزيع عادل للثروات وتوفير فرص اقتصادية لجميع المواطنين. وتتضمن هذه الجهود تطوير برامج تعليمية وصحية موجهة للفئات الأقل حظاً، إلى جانب تعزيز الشفافية في توزيع الموارد من خلال إصلاحات اقتصادية تُحفز الاستثمار المحلي وتجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الإطار، تبرز مبادرات مثل برنامج (جودة الحياة) وبرنامج (الإسكان التنموي) بوصفهما جزءاً من مساعي المملكة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات (Saudi Vision 2030).

6.2.2. العدالة في فرص التعليم والصحة

تُعد العدالة في فرص التعليم والصحة من أبرز أبعاد العدالة الاجتماعية، حيث تساهم في تعزيز التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة الأفراد.

6.2.3. العدالة في سوق العمل وفرص التوظيف

تُعدّ العدالة في سوق العمل من الأبعاد الأساسية للعدالة الاجتماعية حيث إنها تهدف إلى ضمان فرص متساوية لجميع الأفراد للحصول على وظائف لائقة، ومكافحة التمييز في فرص التوظيف، وتوفير بيئة عمل تشجع على التنافسية العادلة بين الأفراد. تتحقق العدالة في سوق العمل من خلال ضمان حقوق العمال وتوفير فرص للتوظيف تسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع. تعزز العدالة في سوق العمل من استقرار المجتمع وتسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر توازنًا حيث يتمكن كل فرد من الوصول إلى الفرص التي تتناسب مع مهاراته وطموحاته. إذ تشمل العدالة في سوق العمل المساواة في الفرص بين جميع الأفراد في الحصول على وظائف بغض النظر عن جنسهم، خلفياتهم العرقية، دينهم، أو وضعهم الاجتماعي، والمساواة في الأجر، تحقيق تكافؤ الفرص في الترفيعات، وحظر أي نوع من أنواع التمييز أثناء عملية التوظيف أو في بيئة العمل نفسها. ومن ثم، يساهم توفير بيئة عمل عادلة في تحسين الإنتاجية العامة ويشجع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث يمكن لكل فرد أن يحقق إمكاناته المهنية دون عوائق أو تمييز.

وتشكل العدالة في سوق العمل أحد العوامل الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة حيث مساهمتها في توفير بيئة تشجع الابتكار والإبداع، ومنح الأفراد الفرصة للعمل في بيئات حيادية غير تمييزية. لذا تستفيد الاقتصاد من إمكانات جميع أفراد المجتمع، وتُحد من ظواهر الفقر والبطالة التي تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، تُسهم العدالة في سوق العمل في تحسين العلاقة بين العاملين وأرباب العمل مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم، يساهم سوق العمل العادل في توجيه الأفراد إلى التخصصات والوظائف التي تتناسب مع مهاراتهم مما يعزز الإنتاجية العامة حيث يشير تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2020 إلى أن تحسين العدالة في سوق العمل يمكن أن يعزز من قدرة الدول على زيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة ورفع معدلات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (International Labour Organization, 2020).

وفي إطار رؤية المملكة 2030، تسعى المملكة إلى تحقيق العدالة في سوق العمل من خلال عدة إصلاحات لتعزيز المساواة في فرص التوظيف لجميع المواطنين كتحسين بيئة العمل وتطبيق سياسات عادلة تهدف إلى توفير فرص العمل للمرأة وتمكين الشباب من الدخول إلى سوق العمل. ومن ثم، توفر المملكة التدريب والتطوير المهني لتعزيز المهارات لدى القوى العاملة السعودية. لذا يُعدّ (البرنامج الوطني لمكافحة البطالة) من المبادرات الرئيسية في هذا الإطار حيث يهدف إلى تعزيز فرص العمل للباحثين عن العمل في مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، عززت المملكة سياسة (التوظيف المحلي) عبر برنامج (نطاقات) الذي يهدف إلى زيادة نسبة التوظيف المحلي في القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية لضمان فرص عمل عادلة للمواطنين السعوديين. وتسعى المملكة إلى تحسين البيئة التشريعية التي تحكم سوق العمل بما في ذلك الأجور والتأكد من احترام حقوق العمال في مختلف الصناعات، فقد أطلقت مبادرات لتحسين ظروف العمل وتنظيم ساعاته بما يتناسب مع مصلحة العاملين، مع تعزيز ثقافة العمل الحر والابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة (Saudi Vision 2030).

6.3. المحور الثالث: العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي:

6.3.1. مساهمة العدالة في تعزيز الاقتصاد الوطني

تتجسد مساهمة العدالة في تعزيز الاقتصاد الوطني في عدة جوانب أساسية تؤثر مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. فالعدالة الاجتماعية، وهي استراتيجية تشمل التوزيع العادل للموارد والفرص والمزايا الاقتصادية، تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تعزيز استقرار المجتمع، وتوفير بيئة مشجعة للابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة المستهلكين. إذ تقلل العدالة الاجتماعية الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، فعندما يشعر الأفراد في المجتمع بتساوي الفرص في تحقيق رفاههم الشخصي والعائلي تقل الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية. على سبيل المثال، تعزز العدالة

في التعليم والصحة والفرص الاقتصادية إمكانية تحقيق النمو الجماعي والتماسك الاجتماعي، ومن ثم انخفاض معدلات الفقر والبطالة، مما يساهم في خلق بيئة أكثر استقرارًا تساعد على جذب الاستثمارات.

وتؤدي العدالة الاجتماعية دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فالدول التي تتمتع بنظام اقتصادي عادل ومتساو تكون أكثر جذبًا للمستثمرين بسبب استقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، تساهم سياسات العدالة الاجتماعية، ومنها توفير بيئة تشريعية عادلة والمساواة في الحقوق، في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين. أسهمت السياسات الاقتصادية التي تضمن العدالة في توزيع الفرص، كما في دول سنغافورة وكوريا الجنوبية، في جذب استثمارات ضخمة، مما ساعد على تحويل هذه الدول إلى قوى اقتصادية. ومن ثم، تحقق العدالة الاجتماعية تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة من خلال ضمان تكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة، مما يزيد القوة الشرائية للمواطنين، ويحفز الاستهلاك المحلي، ويحقق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق الاقتصادية. علاوة على ذلك، تُسهم برامج الدعم الحكومي التي تركز على العدالة الاجتماعية، ومنها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأقل تطورًا، في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز مرونة الاقتصاد (حسن، 2023). يُسهم التوزيع العادل للثروات في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الفئات الفقيرة، ومنها توفير الدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود أو توفير السكن والتعليم بأسعار معقولة، لضمان عيش جميع فئات المجتمع بكرامة والمشاركة في الاقتصاد، ومن ثم زيادة رفاه المجتمع بشكل عام، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

6.3.2. العلاقة بين العدالة الاجتماعية، وجود الحياة

تعريف جودة الحياة وأبعادها: تُعدّ جودة الحياة مفهومًا شاملاً يعبر عن رفاهية الأفراد والمجتمعات، ويشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية التي تساهم في تحسين مستوى الحياة بشكل عام. وتُشكل جودة الحياة مؤشرًا لمستوى الراحة والرضا الذي يشعر به الأفراد في حياتهم اليومية، إذ تعكس قدرة المجتمع على توفير ظروف معيشية تضمن للأفراد حياة صحية وأمنة ومستقرة. لا تقتصر جودة الحياة على ال اجتماعية والنفسية والصحية التي تساهم في تحسين مستوى الحياة بشكل عام. كما تُعدّ جودة الحياة مؤشرًا على مستوى الراحة والرضا الذي يشعر به الأفراد في حياتهم اليومية، حيث تعكس قدرة المجتمع على توفير الظروف المعيشية التي تضمن للأفراد حياة صحية وأمنة ومستقرة. لا تقتصر جودة الحياة على الجوانب المادية فحسب، بل تتسع لتشمل الصحة النفسية والاجتماعية، والأمان الشخصي، والفرص الاقتصادية، والتعليم، والمشاركة المجتمعية (العززي، 2023).

البعد الاقتصادي: يتعلّق هذا البعد بالقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، ومنها: الغذاء، السكن، الرعاية الصحية، والتعليم. حيث يشمل هذا البعد مستوى الدخل، وفرص العمل المتاحة للأفراد، ومدى العدالة في توزيع الثروات. ففي الاقتصادات التي تعاني من فجوات كبيرة في توزيع الدخل غالبًا ما تتأثر جودة الحياة بشكل سلبي حيث تكون الفئات الأقل دخلًا أكثر عرضة للعيش في ظروف غير صحية، أو في مناطق تفتقر إلى الخدمات الأساسية. لذلك يُعدّ تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية للنمو الاقتصادي عاملاً محوريًا لتحسين الجودة الاقتصادية للحياة (خطاب، 2012).

البعد الصحي: ويشمل هذا البعد الصحة البدنية والنفسية للأفراد، ويتطلب توفر الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك الوقاية من الأمراض، والعلاج الفعال، والتأهيل. إذ تؤثر جودة الرعاية الصحية المقدمة في المجتمع بشكل كبير على رفاه الأفراد، حيث إن الوصول إلى خدمات صحية عالية الجودة يعزز من القدرة على التعايش مع الظروف الصحية المختلفة. ومن ثم، يرتبط هذا البعد بمؤشرات الحياة الصحية، ومنها متوسط العمر المتوقع، ومعايير التغذية، ونسبة انتشار الأمراض المزمنة، والعوامل النفسية التي منها الاستقرار العاطفي والصحة النفسية العامة (بلول وعلة، 2016).

سيتم استعراض دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتأثيرها على النمو الشامل والمستدام على المدى الطويل.

6.4.1. دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة الاقتصادي

تُعَدُّ العدالة الاجتماعية من المحركات الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، إذ تسهم في خلق بيئة اقتصادية متوازنة ومستقرة تؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الشامل والمستدام. وتعتمد الاستدامة الاقتصادية على توفير فرص متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يعزز من قدرة المجتمع على تحقيق التنمية على المدى الطويل. وتؤدي العدالة الاجتماعية في هذا السياق دوراً بارزاً في العديد من الجوانب الاقتصادية التي ترتبط بتحقيق استدامة النمو (بلول وعلة، 2016).

6.4.2. تحقيق توزيع عادل للموارد والفرص

تُعَدُّ العدالة في توزيع الموارد والفرص من الأسس التي تسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية، فعندما تتاح الفرص الاقتصادية بشكل متساوٍ لجميع أفراد المجتمع، يتمكن الجميع من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي. لذا، تزداد الإنتاجية الكلية، وهو ما يُسهم في تحسين مستوى الحياة للأفراد وتقليل التفاوت في الدخل والثروة. إذ تُسهم العدالة في توزيع الموارد والفرص في تقليل التوترات الاجتماعية، وتحسين الاستقرار السياسي، وهو ما يعزز البيئة الاقتصادية المستدامة (حسن، 2023).

توفر العدالة الاجتماعية فرصاً متساوية في التعليم والعمل، إذ يتمكن الأفراد من تطوير مهاراتهم والمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يشجع على الابتكار والاستثمار في رأس المال البشري. ويعزز تشجيع الاستثمار والتنمية البشرية القدرة الإنتاجية للمجتمع، ففي الاقتصادات التي تحقق العدالة الاجتماعية تكون الفرص مفتوحة لجميع فئات المجتمع. لذا، تزداد المساهمة في تنمية المهارات والمعرفة، وهي حجر الزاوية للنمو الاقتصادي المستدام (المقبل، 2023).

6.4.3. تحقيق استقرار اقتصادي من خلال الحد من الفقر والتمهيش

تسهم العدالة الاجتماعية في تقليل الفقر والتمهيش الاجتماعي من خلال توفير البرامج والمبادرات التي تضمن توزيعاً عادلاً للثروات وتسهيل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. وتواجه الاقتصادات التي تعاني من مستويات عالية من الفقر تحديات كبيرة في تحقيق النمو المستدام، إذ يؤدي الفقر إلى ضعف الطلب على السلع والخدمات. لذا، تسهم العدالة الاجتماعية في تقليل معدلات البطالة بتسهيل الوصول إلى التعليم والتدريب لسوق العمل، وهو ما يساعد الأفراد في الحصول على الموارد التي تمكنهم من تحسين حياتهم الاقتصادية، وهو ما يحقق استدامة اقتصادية (كرتات، 2021).

6.4.4. تعزيز العدالة في سوق العمل

تُعزز العدالة الاجتماعية بيئة عمل عادلة ومتكافئة توفر فرص عمل لجميع الأفراد. إذ يحصل الأفراد على فرص متساوية للعمل والتوظيف، مما يزيد المساهمة في تحسين مستويات الإنتاجية والابتكار داخل السوق. لذا، تتقوى القوى العاملة، وتزيد مشاركة النساء والفئات المهمشة في الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يرفع قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام. تحقيق العدالة في الأجور وتوفير فرص تدريب مستمرة يؤدي إلى زيادة فعالية الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة (خطاب، 2012).

6.4.5. تعزيز التنمية المستدامة عبر تعزيز القدرة التنافسية

يسهم تحقيق العدالة الاجتماعية في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد، إذ يخلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار المحلي والدولي. تكون الشركات قادرة على توظيف مجموعة واسعة من المواهب المدربة والماهرة، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على الابتكار وتحقيق أداء اقتصادي قوي. تكون الاقتصادات التي توفر بيئة عادلة اجتماعياً أقل عرضة للمشاكل الاجتماعية والسياسية، وهو ما يدعم استقرار بيئة الأعمال. لذا، تعزز العدالة الاجتماعية القدرة التنافسية للاقتصاد، وهو ما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي (المقبل، 2023).

البعد الاجتماعي: يشمل هذا البعد التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الأسرية والمجتمعية التي يعيشها الأفراد. إذ يوفر بيئة اجتماعية صحية وداعمة، حيث يشعر الأفراد بالقبول والانتماء. ويُعد هذا البعد عنصراً أساسياً في تحسين جودة الحياة، فالمجتمعات التي تعزز العدالة الاجتماعية تميل إلى تقليل الفجوات الاجتماعية، وتسعى إلى تحقيق المساواة في الفرص، مما يسهم في تحسين الرفاه الاجتماعي. وكذلك، يشمل البعد الاجتماعي الانفتاح الثقافي، وفرص المشاركة المجتمعية، ومدى الدعم الاجتماعي المتاح للأفراد في أوقات الشدة (العززي، 2023).

البعد النفسي: يتعلق هذا البعد بالحالة النفسية للأفراد، ومنها، مستويات السعادة والرضا عن الحياة. غالباً ما تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير على الصحة النفسية للأفراد، فتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية عادلة ومحفزة يسهم بطريقة أو بأخرى في تعزيز الشعور بالرضا الشخصي ويقلل من مستويات التوتر والاكتئاب. لذا، يواجه الأفراد الذين يعانون من الفقر أو التمييز الاجتماعي تحديات نفسية وصحية، مما ينعكس سلباً على جودة حياتهم (بلول وعلة، 2016).

البعد البيئي: يشتمل هذا البعد على العوامل الطبيعية التي تؤثر على جودة الحياة ومنها البيئة المحيطة، وجودة الهواء، والمياه، والطاقة المستدامة. وتُعَدُّ البيئة الطبيعية جزءاً أساسياً من رفاه الأفراد، إذ يؤثر تدهور البيئة على صحة الإنسان بشكل مباشر مما يؤدي إلى تدهور جودة الحياة. وتسهم العدالة الاجتماعية في توفير ظروف ملائمة للحفاظ على بيئات طبيعية صحية وأمنة، مع ضمان الوصول المتساوي إليها، وهو ما يرتبط بمفهوم التنمية المستدامة (السكاكر، 2018).

البعد الثقافي والتعليمي: يتعلق هذا البعد بتوافر الفرص التعليمية الثقافية التي تسهم في تنمية القدرات البشرية ورفع مستوى الوعي لدى الأفراد. وتسهم العدالة الاجتماعية في البعد الثقافي والتعليمي في تحسين جودة الحياة بشكل كبير، إذ تضمن إمكانية وصول جميع الأفراد في المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية إلى تعليم عالي الجودة، وتطوير مهاراتهم لتمكينهم وتعزيز إمكاناتهم الكاملة. لذلك، يرتبط تمكين الأفراد من الوصول إلى ثقافات وبيئات تعليمية متنوعة وحصولهم على تعليم جيد وثيق الارتباط بتحقيق مستويات من جودة الحياة (المقبل، 2023).

البعد الأمني لجودة الحياة: تُعد القدرة على العيش في بيئة آمنة ومستقرة من العناصر الأساسية لجودة الحياة. إذ توفر أن العدالة الاجتماعية بيئة قانونية ودستورية تحمي حقوق الأفراد وتضمن العدالة في تطبيق القوانين. لذا، يشمل هذا البعد الأمان الشخصي، والسيطرة على الجريمة، ووجود نظام قضائي عادل، فالشعور بالأمان يعزز الثقة في المستقبل و يتيح للأفراد التركيز على تحسين حياتهم الشخصية والمهنية (العززي، 2023).

6.3.3. العلاقة بين العدالة الاجتماعية وجودة الحياة

تكمن العلاقة بين العدالة الاجتماعية وجودة الحياة في أن العدالة الاجتماعية توفر بيئة يسودها الإنصاف والمساواة، مما يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة بجميع أبعادها. ويسهم توفير فرص متساوية في التعليم والصحة والعمل والسكن في رفع مستوى رفاهية الأفراد. لذا، تضمن العدالة الاجتماعية توزيعاً عادلاً للفرص والموارد، وهو ما يؤدي إلى تحسين استقرار الأفراد والمجتمعات. وكذلك، يعزز الاستثمار في العدالة الاجتماعية رفاهية المجتمع بشكل عام ويزيد من سعادة الأفراد، وهو ما يشكل أساساً لتحسين جودة الحياة بشكل شامل (بلول وعلة، 2016).

6.4. المحور الرابع: العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة:

تُعَدُّ العدالة الاجتماعية من العناصر الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ترتبط بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات. لذلك، يسهم توفير فرص متساوية في التعليم والعمل والرعاية الصحية في بناء قاعدة اقتصادية قوية وشاملة، وهو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي. إذ يؤدي تفعيل العدالة الاجتماعية إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعزز قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في الاقتصاد والمساهمة في تنميته بشكل مستدام. وفي هذا المحور،

6.4.6. الاستدامة البيئية في سياق العدالة الاجتماعية

لا تقتصر العدالة الاجتماعية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تشمل أيضاً الاستدامة البيئية. في ضوء ذلك يمكن تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية من خلال تنفيذ سياسات اجتماعية عادلة تركز على العدالة البيئية. العدالة الاجتماعية تعني أيضاً تقليل التفاوت في الوصول إلى بيئات صحية ومستدامة، حيث يتأثر الفقراء والأفراد المهمشون بشكل أكبر بتدهور البيئة. وبالتالي، فإن العدالة في الحفاظ على البيئة تعد جزءاً من استدامة النمو الاقتصادي (داوود، 2022).

6.4.7. العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للمخاطر

توزع سياسات التأمين الاجتماعي المخاطر الاقتصادية بطريقة أكثر عدالة بين أفراد المجتمع في الاقتصادات التي تحظى بدرجة عالية من العدالة الاجتماعية. إذ يُعزى تقليل الآثار السلبية للآزمات الاقتصادية والصحية على الفئات الأكثر ضعفاً غالباً إلى فعالية سياسات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية الشاملة. يساهم التوزيع العادل للمخاطر في استقرار الاقتصاد بشكل عام، وهو ما يعزز مرونته أمام التحديات الاقتصادية العالمية (حسن، 2023).

6.5. المحور الخامس: دور رؤية المملكة 2030 في تعزيز العدالة الاجتماعية:

تُعد برامج ومبادرات رؤية 2030 خطوات حاسمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتوسع هذه البرامج إلى توزيع الفرص والخدمات بعدالة أكبر بين مختلف فئات المجتمع. إذ تعمل على تحسين جودة الحياة لكل مواطن ومقيم، وهو ما يعزز التكافؤ الاجتماعي ويدعم التنمية المستدامة (Saudi Vision, 2023). تشمل أبرز هذه المبادرات: برنامج جودة الحياة، برنامج الإسكان، برنامج حساب المواطن، مبادرات التعليم، برنامج العمل والوظائف، مبادرات الصحة، مبادرات المرأة والتنمية، ومبادرة الحماية الاجتماعية.

تهدف المملكة إلى تحقيق تقدم ملموس في تحسين جودة الحياة لجميع فئات المجتمع، مع ضمان توزيع عادل للفرص والموارد. وتعد التقارير والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية أدوات أساسية لتقييم فعالية السياسات والمبادرات الحكومية في تعزيز العدالة الاجتماعية:

- مؤشر التنمية البشرية: (HDI) وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، سجلت المملكة درجة 0.866 على مؤشر التنمية البشرية، مما يضعها ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة. يشمل هذا المؤشر أبعاداً رئيسية هي: العمر المتوقع عند الولادة، معدل التعليم، والدخل القومي الإجمالي. تعكس هذه الدرجة تحسناً مستمراً في التعليم، الصحة، والدخل، مما يبرز جهود المملكة في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تحسين جودة الحياة (UNDP, 2020).
- مؤشر التكافؤ الاجتماعي: تقدم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برامج عديدة لتحسين توزيع الدخل والتكافؤ الاجتماعي، أبرزها برنامج حساب المواطن. إذ يدعم هذا البرنامج الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط، حيث بلغ إجمالي الدعم المقدم في عام 2020 حوالي 38.5 مليار ريال سعودي (حوالي 10.26 مليار دولار أمريكي)، واستفاد منه أكثر من 13 مليون مستفيد. ويعزز هذا الدعم العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد وفقاً للاحتياجات الفردية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2020).
- مؤشر الفقر: تشير بيانات البنك الدولي إلى انخفاض ملحوظ في مستويات الفقر بالمملكة خلال العقد الماضي، إذ سجلت نسبة الفقر أقل من 10% في عام 2020، مقارنة بنسب أعلى في السنوات السابقة (World Bank, 2020).
- مؤشر البطالة: انخفض معدل البطالة إلى 8.3% في عام 2023 وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء. تسعى المملكة إلى خفض معدل البطالة بين النساء إلى أقل من 15% بحلول عام 2030، وهو جزء من أهداف رؤية 2030 لتمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في سوق العمل (الهيئة العامة للإحصاء، 2023).
- مؤشر الصحة: أظهرت تقارير وزارة الصحة تقدماً ملحوظاً في تحسين مستوى الرعاية الصحية للمواطنين. إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 77 عاماً في عام 2021، مقارنة بـ 72 عاماً في عام 2000، إذ زادت المملكة إنفاقها

على الرعاية الصحية ليصل إلى 72 مليار ريال سعودي في 2021، (حوالي 19.2 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يعكس جهودها في تحسين الخدمات الصحية وتقليص الفجوات الصحية بين مختلف الفئات الاجتماعية (وزارة الصحة، 2021).

6.5.1. التحديات التي قد تواجه تحقيق العدالة الكاملة

التفاوت في توزيع الدخل والفرص: تعاني بعض الفئات، خاصة في المناطق النائية والفقيرة، من محدودية الوصول إلى الفرص التعليمية والصحية والوظيفية مقارنة بالمدن الكبرى. رغم تنوع المبادرات الحكومية، تظل الفجوة بين الفئات الاجتماعية قائمة، وهو ما يتطلب جهوداً إضافية لتوزيع الموارد بعدالة أكبر.

تمكين الفئات الأقل حظاً: يُشكل تمكين الفئات المهمشة تحدياً مستمراً لتحقيق العدالة في توزيع الموارد والفرص. إذ يتطلب ذلك توفير فرص متساوية للجميع، لا سيما للمجتمعات الأقل حظاً.

المشاركة المجتمعية والتفاعل الثقافي: تواجه المملكة تحديات في تعزيز المشاركة الفعالة لجميع شرائح المجتمع. تتطلب التحولات الثقافية والاجتماعية لتحقيق التغيير الكامل وقتاً، إذ تظل بعض القيم المجتمعية عائقاً أمام تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

تعزيز الوعي الاجتماعي: تتطلب المساواة بين المواطنين دعم مبادرات تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية العدالة الاجتماعية، وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة لجميع أفراد المجتمع.

7. الخاتمة

تشكل العدالة الاجتماعية حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وهي أحد الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

وقد بينت هذه الدراسة أن تحقيق المساواة في توزيع الثروات، وتوفير فرص متساوية في التعليم والصحة، وتعزيز العدالة في سوق العمل يمثل أساساً في بناء مجتمع متوازن قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إذ أسهمت مبادرات رؤية 2030، مثل برنامج حساب المواطن، وبرنامج الإسكان والصحة، في تقليص الفجوات الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين. فارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 77 عاماً، وانخفضت نسبة الفقر إلى أقل من 10%، وتراجع معدل البطالة إلى 8.3% بحلول 2023، مما عزز فرص الحياة الكريمة والمستقرة. ونتيجة لذلك، أصبح تحقيق العدالة الاجتماعية ليس مجرد هدف اجتماعي، بل استراتيجية محورية مكنت المجتمع السعودي من المضي قدماً نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، رغم التحديات المستمرة مثل التفاوت بين المناطق والحاجة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية.

التوصيات

قد يكون من الضروري الاعتماد على آليات متكاملة تشمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن رصدها ومتابعتها بشكل منتظم لقياس التقدم المحرز في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:

- تطوير نظام حديث لرصد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على تعزيز العدالة في توزيع الدخل، وتوسيع فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية والنائية. وتشمل هذه الآليات مراجعة دورية لتطبيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مثل برامج الدعم الحكومي، ومبادرات الإسكان، وشبكات الحماية الاجتماعية، بما يضمن وصول الخدمات الأساسية إلى الفئات الأكثر احتياجاً.
- توظيف مؤشرات كمية ونوعية لقياس مستوى العدالة الاجتماعية، كاستخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يعكس جودة الحياة استناداً إلى مستويات التعليم، الدخل، ومتوسط العمر المتوقع. كما يُعد مؤشر الفقر أداة مهمة لمتابعة التغيرات في معدلات الفقر، ومدى تأثيرها بالمبادرات الحكومية الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة. كذلك يمكن الاستعانة بمؤشر التمكين الاقتصادي لقياس مدى دمج الفئات المختلفة، خصوصاً

كرنات، ريم محمد مصطفى حسين. (2021). أثر التنمية الاقتصادية المتوازنة على حل مشكلة البطالة بالمملكة العربية السعودية. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، 6(2)، 227-59.

محمود، خالد صالح، وفرغلي، أحمد صادق. (2024). دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030 دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة الملك عبد العزيز. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 80(5)، 34-80.

المقبل، عبدالله. (2023). العدالة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة: ورقة بحثية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 17(11)، 1-24.

الهيئة العامة للإحصاء. (2023). تقرير سوق العمل: مؤشر البطالة في المملكة العربية السعودية 2023. متوفر بموقع: <https://www.stats.gov.sa/> (تاريخ الاسترجاع: 2025/01/03).

وزارة الصحة. (2021). الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2021. متوفر على: <https://www.moh.gov.sa/Ministry/Statistics/book/Documents/1Statistical-Yearbook-2021.pdf> (تاريخ الاسترجاع: 2025/01/03).

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2020). التقرير السنوي لبرنامج حساب المواطن. متوفر بموقع: <https://www.hrsd.gov.sa/> (تاريخ الاسترجاع: 2025/01/03).

Al-Enezi, S.G. (2023). Jawdat al-hayat: al-anwa' wa al-ab'ad wa al-mu'ashirat wa al-itijahat al-mufsiha 'Quality of life: Types, dimensions, indicators, and explanatory trends'. *Majallat Mustaqbal Al-'Ulum al-Ijtima'iyya*, 15(1), 65-78. [in Arabic]

Al-Hay'ah Al-'Ammah Lil-Ihsa'. (2023). *Mu'ashir Al-batalah Fi Al-Mamlaka Al-'Arabiyya Al-Sa'udiyya Li'am 2023* 'Unemployment Index in the Kingdom of Saudi Arabia for the Year 2023'. Available at: <https://www.stats.gov.sa/> (accessed on 03/01/2025). [in Arabic]

Al-Muqbil, A. (2023). Al-'adala al-ijtima'iyya fi marhalat al-tufula al-mubakkira: Waraqa bahthiyya 'Social justice in early childhood: A research paper'. *Majallat Jami'at Al-Fayyum Lil-'Ulum Al-Tarbiyya Wa Al-Nafsiyya*, 17(11), 1-24. [in Arabic]

Al-Sakir, S.I.S. (2018). *Waqi' Al-tanmiya Al-ijtima'iyya Al-mustadama Fi Daw' Ru'yat Al-Mamlaka 2030* 'The Reality of Sustainable Social Development in Light of Saudi Vision 2030'. Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences. [in Arabic]

Baloul, A. and Alla, A. (2016). Ab'ad jawdat al-hayat wa 'alaqatuha bil-sihha al-nafsiyya lada 'ayyina min tullab Jami'at al-Djelfa 'Dimensions of quality of life and their relationship to mental health among a sample of Djelfa University students'. *Majallat Haqa'iq Lil-Dirasat Al-Nafsiyya Wa Al-Ijtima'iyya*, n/a(2), 167-88. [in Arabic]

Dawood, W.A. (2022). Al-'adala al-ijtima'iyya: Ta'sil al-mafhum fi al-fikr al-siyasi al-muqarin 'Social justice: Conceptualizing the concept in comparative political thought'. *Majallat Wadi Al-Nil Lil-Dirasat Wa Al-Buhuth Al-Insaniyya Wa Al-Ijtima'iyya Wa Al-Tarbiyya*, n/a(26), 389-412. [in Arabic]

International Labour Organization. (2020). *Labour Market Equality: Boosting Productivity through Fairness*. Geneva: International Labour Organization.

Hassan, R.N. (2023). Sisuluyiyya al-'adala al-ijtima'iyya: Dirasa tahliliyya fi al-mu'awwiqat wa istراتيجيات tahqiqiha 'Sociology of social justice: An analytical study of obstacles and strategies for achieving it'. *Majallat Lark*, 1(52), 2288-307. [in Arabic]

Kartat, R.M.M.H. (2021). Athar al-tanmiya al-iqtisadiyya al-mutawazina 'ala hall mushkilat al-bitala bil-Mamlaka al-'Arabiyya al-Sa'udiyya 'The impact of balanced economic development on solving the unemployment problem in the Kingdom of Saudi Arabia'. *Majallat Al-Idara Wa Al-Qiyada Al-Islamiyya*, 6(2), 227-59. [in Arabic]

Khattab, T.T. (2012). Al-hadd al-adna lil-ujur lil-qita' al-khass bil-Mamlaka al-'Arabiyya al-Sa'udiyya 'Minimum wages for the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia'. *Majallat Al-Tijara wa Al-Tamwil*, 32(4), 779-856. [in Arabic]

Mahmoud, K.S. and Farghali, A.S. (2024). Dawr al-shabab fi tahqiq al-tanmiya al-mustadama fi daw' ru'yat al-Mamlaka 2030: Dirasa mutabaqa 'ala 'ayyina min talabat qism 'ilm al-ijtima' wa al-khidma al-ijtima'iyya bi Jami'at Malik Abdulaziz 'The role of youth in achieving sustainable development in light of Saudi Vision 2030: A study applied to a sample of students in the Department of Sociology and Social Work at King Abdulaziz University'. *Majallat Al-Khidma Al-Ijtima'iyya*, 80(5), 80-134. [in Arabic]

OECD. (2021). *Income Inequality and Sustainable Growth: A Study on the Economic Challenges*. Paris: OECD Publishing. DOI: 10.1787/5jxjncwv6j-en.

Ru'yat Al-Mamlaka 2030. (2023). *Barnamij Jawdat Al-hayat* 'Quality of Life Program'. Available at: <https://www.vision2030.gov.sa/> (accessed on 03/01/2025). [in Arabic]

النساء والشباب والمجموعات المهمشة، في سوق العمل.

إصدار تقارير سنوية شاملة من جهات حكومية مستقلة لتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل أثرها على تقليص التفاوتات وتعزيز المشاركة المجتمعية. ويُستحسن تضمين مؤشرات قابلة للقياس، مثل مستوى استفادة الفئات المستهدفة من برامج الدعم وتوزيع الثروات، مع تحليل دوري يضمن الشفافية ويعزز المساءلة. كما يُوصى بتنفيذ حملات توعية تستهدف رفع الوعي المجتمعي بأهمية العدالة الاجتماعية كأحد ركائز التنمية المستدامة.

توفر البيانات

البيانات الداعمة لنتائج هذه الدراسة متاحة من المؤلف المراسل عند الطلب.

الشكر والتقدير

تقدم الباحثة بجزيل الشكر والتقدير إلى هيئة التحكيم العلمي الموقرة لتوجيهاتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في تطوير هذه الورقة العلمية.

التمويل

لا يوجد تمويل لهذه الدراسة.

تضارب المصالح

لا يوجد لدى الباحثة أي تضارب في المصالح.

نبذة عن المؤلف

أماني عبيدالله علي أبوزاهرة

باحث مستقل، تجمع الطائف الصحي، قسم اضطرابات النمو والسلوك بمستشفى الأطفال، الطائف، المملكة العربية السعودية. 966562776688. gustymisty@hotmail.com.

أبوزاهرة، سعودية، حاصلة على درجة الماجستير في العلوم بعلم الاجتماع من جامعة تكساس بمدينة سان أنتونيو بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013. مصنفة من هيئة التخصصات الصحية: (أخصائي أول اجتماعي). وهي عضو في جمعية الفلسفة، وجمعية علم الاجتماع المهني، وجمعية الدراسات الاجتماعية. فازت بجائزة وزارة الصحة عن مسابقة "أبداع بفكرة" في موسمها السادس تحت فئة الابتكار في الرعاية الصحية. شاركت كمتحدثة في العديد من المؤتمرات المحلية والعربية. ولها العديد من الأوراق العلمية والأبحاث المنشورة محليا وعالميا. تهتم بالموضوعات المتعلقة بعلم الاجتماع، الفلسفة، الخدمة الاجتماعية، وعلم النفس.

أوركيد رقم: <https://orcid.org/0009-0007-8947-6484>

المراجع

- بلول، أحمد، وعلة، عبد الرحمن. (2016). أبعاد جودة الحياة وعلاقتها بالصحة النفسية لدى عينة من طلاب جامعة الجلفة. *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*، بدون رقم مجلد(2)، 88-167.
- حسن، رنا نبيل. (2023). سوسيولوجيا العدالة الاجتماعية: دراسة تحليلية في المعوقات واستراتيجيات تحقيقها. *مجلة لارك*، 52(1)، 307-288.
- خطاب، طارق طلعت. (2012). *الجد الأدنى للأجور للقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية*. الرياض: دار المؤيد.
- داوود، وسام عبد الوهاب. (2022). العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن. *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والعلوم الاجتماعية والتربوية*، بدون رقم مجلد(26)، 389-412.
- رؤية المملكة 2030. (2023). برنامج جودة الحياة. متوفر بموقع: <https://www.vision2030.gov.sa/> (تاريخ الاسترجاع: 2025/01/03).
- الساكار، صالح إبراهيم صالح. (2018). واقع التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الغازي، سعود غازي. (2023). جودة الحياة: الأنواع والأبعاد والمؤشرات والاتجاهات المفسرة. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، 15(1)، 65-78.

- Saudi Vision 2030. (2024). *Quality of Life Program and its Role in Social Justice*. Available at: <https://www.vision2030.gov.sa/> (accessed on 03/01/2025).
- Saudi Vision 2030. (2024). *Saudi Arabia's Vision 2030: The Transformation of the Economy and Social Systems*. Available at: <https://www.vision2030.gov.sa/> (accessed on 03/01/2025).
- UNESCO. (2020). *Education for Sustainable Development: A Roadmap to Progress*. Paris: UNESCO Publishing. DOI:10.54675/YFRE1448.
- United Nations Development Programme. (2020). *Annual Report on Sustainable Development*. New York: UNDP. Available at: <https://www.undp.org/> (accessed on 03/01/2025).
- United Nations Development Programme. (2020). *Human Development Report 2020*. New York: UNDP. DOI:10.978-92-1-126442-5.
- WHO. (2019). *Universal Health Coverage and its Impact on Poverty Reduction*. Geneva: World Health Organization. Available at: <https://www.who.int/docs/default-source/documents/2019-uhc-report.pdf> (accessed on 03/01/2025).
- WHO. (2019). *World health statistics 2019: Monitoring Health for the SDGs, Sustainable Development Goals*. Geneva: World Health Organization. Available at: <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/324835/9789241565707-eng.pdf> (accessed on 03/01/2025).
- Wizarat Al-Mawarid Al-Bashariyya Wa Al-Tanmiya Al-Ijtima'iyya. (2020). *Al-taqarrir Al-Sanawiyya Li-barnamij Hisab Al-muwatin'* Annual Reports for the Citizen's Account Program'. Available at: <https://www.hrsd.gov.sa/> (accessed on 03/01/2025). [in Arabic]
- Wizarat Al-Sihhah. (2021). *Al-Kitab Al-Ihsa'i Al-Sanawi Li-'am 2021* 'Annual Report of the Ministry of Health for the Year 2021'. Available at: <https://www.moh.gov.sa/Ministry/Statistics/book/Documents/1Statistical-Yearbook-2021.pdf> (accessed on 03/01/2025). [in Arabic]
- World Bank. (2020). *Global Inequality: Trends and Consequences*. Washington: World Bank. DOI:10.1596/978-1-4648-1602-4.

Copyright

Copyright: © 2025 by Author(s) is licensed under CC BY 4.0. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)